A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/934
18 August 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة الحادية والخمسون

أنشطة التفتيش التي تضطلع بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

أولاً- مقدمة

١- أقرّت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الخامسة والأربعين اقتراح المفوضة السامية (EC/SC.2/70، المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) بإنشاء دائرة للتفتيش والتقييم. ثم نقلت مسؤولية التقييم فيما بعد إلى وحدة جديدة للتقييم وتحليل السياسات في إدارة العمليات وذلك في شباط/فبراير ١٩٩٩ عقب إجراء استعراض داخلي. وأُعيدت تسمية دائرة التفتيش والتقييم عندئذ لتصبح "مكتب المفتش العام". ويغطي هذا التقرير التطورات الحاصلة في مجالي التفتيش والتحقيقات على مدى الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويغطي تقرير منفصل (A/AC.96/935) عملية التقييم، بما في ذلك وظائف لجنة التقييم المنشأة حديثاً (والتي يرأسها المفتش العام). وبالإضافة إلى ذلك، هناك مذكرة إعلامية (EC/50/SC/INF/6) تحدد العلاقة بين التفتيش والتقييم والأنشطة ذات الصلة بوصفها جزءاً من إطار استعراض الأداء في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

٢- ويوجد مكتب المفتش العام ضمن المكتب التنفيذي ويقدم المفتش العام تقاريره مباشرة إلى المفوضة السامية. ويقوم المفتش العام أيضاً بوظيفة ضابط الاتصال المركزي فيما يتعلق بالتحقيقات في المفوضية. ويضم مكتب المفتش العام سبعة موظفين: المفتش العام وأربعة موظفي تفتيش ومنسق تحقيقات وموظفين اثنين لخدمات الدعم. ويقوم مكتب المفتش العام بوظائف أمانة لجنة الإشراف، التي يرأسها نائب المفوضة السامية، كما يستعرض خطط الإشراف وتقارير مراجعة الحسابات. وقد عقدت لجنة الإشراف أربعة اجتماعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

٣- وقد صدرت نشرة موجزة تصف عمل مكتب المفتش العام في أوائل عام ٢٠٠٠ وتم توزيعها على جميع الموظفين وأعضاء اللجنة التنفيذية.

ثانياً- التفتيش

٤- تشكل عمليات التفتيش أداة للإشراف والإدارة الداخليين تزوّد المفوضة السامية وكبار المديرين باستعراض عام لعمل ممثليها في الميدان على كافة المستويات. وتوفر عملية التفتيش في الوقت نفسه للممثلين الميدانيين وموظفيهم استعراضاً مستقلاً وموضوعياً لأدائهم، وحيث تدعو الضرورة إلى ذلك، رأياً آخر بشأن القضايا الصعبة. وتقارير التفتيش وثائق سرية داخلية تقدم إلى المفوضة السامية. وتحتوي هذه التقارير على توصيات تتعلق بتحسين الأوضاع وبالإجراءات الرامية إلى التغلب على القيود. وكثيراً ما تستعين في ذلك بأفضل الممارسات أو الحلول التي تم اتباعها في عمليات التفتيش الأخرى. ويتم وضع التقارير بصيغتها النهائية بعد أخذ آراء أولئك الذين لهم صلة مباشرة بالأمر بعين الاعتبار، الذين يطلعون على مشروع التقرير للإدلاء بتعليقاتهم عليه ويطلب إليهم الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة على سبيل الاستجابة للتقرير النهائي. وبذا فإن وظيفة التفتيش في المفوضية السامية تشبه إلى حد كبير عمل المفتشيات في بعض الدوائر الدبلوماسية.

٥- وشملت عمليات التفتيش خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير ١٥ بلداً آخر، مما يرفع مجموع البلدان التي شهدت عمليات تفتيش منذ عام ١٩٩٥ إلى ٨٩ بلداً. وخضعت عمليات المفوضية في جمهورية إيران الإسلامية، وكندا والولايات المتحدة للتفتيش في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. أما تلك المنفذة في السنغال وغامبيا وغينيا - بيساو وألمانيا فقد تم تفتيشها في أوائل عام ٢٠٠٠، وتبعتها كل من أفغانستان وباكستان. ومن ثم أُجريت عمليات التفتيش في بلجيكا ولكسمبرغ وتيمور الشرقية وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة. أما العمليات الجارية في جورجيا فقد خضعت للتفتيش في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويتم إطلاع اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية على أنشطة التفتيش من خلال تقديم معلومات مستوفاة بشأن التطورات الإقليمية. وقد اضطلع المفتش العام بعمليات التفتيش هذه مصحوباً بواحد أو أكثر من موظفي مكتب المفتش العام. كما أن أحد الزملاء من إدارة الحماية الدولية يتمتع بالخبرة بشؤون الإقليم كان عضواً كامل العضوية في أفرقة التفتيش.

٦- هذا وقد أدخلت المزيد من التعديلات والتحسينات على المنهجية المتبعة في عمليات التفتيش إبان الفترة التي يغطيها التقرير. إذ تم استخدام استبيانات على سبيل التحضير لعمليات التفتيش وجرى تنقيح هذه الاستبيانات وتبسيطها. وهي تضم استبيانات إفرادية سرية تشكل أساس المقابلة التي يجريها كل موظف، واستبيانات موجهة لرؤساء المكاتب الميدانية والنظراء إلى المباشرين في المقر الرئيسي، وللمكتب الميداني ككل، وللمحاورين الرئيسيين من الحكومة وغيرهم من الخارج الذين قابلهم المفتش العام وأعضاء الأفرقة الآخرين. ويخضع "دليل التفتيش" الذي يرسم معالم هذه المنهجية لعملية تنقيح الآن ليجسد هذه التغييرات. ومن المتوقع إصدار طبعة رابعة منه بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، إضافة إلى تقرير آخر يعمم العبر المستخلصة من عمليات التفتيش الأوسع نطاقاً.

ثالثاً- التحقيقات

٧- يضطلع المفتش العام، بوصفه ضابط الاتصال لأنشطة التحقيق، بمسؤولية التنسيق الشامل للتحقيقات. وتم ملء وظيفة منسق التحقيقات الجديدة في مكتب المنسق العام في أواخر عام ١٩٩٩. وتشمل المجالات المثيرة للقلق، ولكنها لا تقتصر على، المزاعم بحدوث الاحتيال، وسوء استعمال أموال أو موارد المفوضية، وإتلاف أو إساءة استعمال مرافق المفوضية، وإساءة استعمال السلطة أو امتيازات الأمم المتحدة، والتحرش الجنسي وغير ذلك من التصرفات غير اللائقة بما فيها انتهاكات أنظمة الأمم المتحدة والمفوضية السامية، والقواعد أو التعليمات الإدارية ذات الصلة، والتي من شأنها، إن صحت، أن تشكل سوء تصرف بموجب أحكام لائحة الموظفين.

٨- وعملاً بالتعليمات الإدارية أو التدابير والإجراءات التأديبية المنقحة (ST/AI/371 المؤرخ في ٢آب/أغسطس ١٩٩١)، يتعين أن يجري رئيس المكتب أو الموظف المسؤول المعني بتحقيقات أولية بهذه المزاعم. وحيث لا يعتبر ذلك مناسباً، بسبب ما يكتنف القضية من تعقيد أو لأسباب أخرى، تقدم التقارير عن المزاعم التي قد تبرر إجراء التحقيقات إلى المفتش العام، أو تتم إحالتها إليه، مباشرة. وهناك إجراءات مطبقة لضمان السرية يرد وصفها في النشرة الوارد ذكرها آنفاً. ولدى استلام هذه التقارير يجري المفتش العام مشاورات حسب الاقتضاء بغية البت فيما إذا كان التحقيق له ما يبرره أم لا. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يعمل على ضمان إجرائه على النحو الصحيح ويراقب سيره. ورهناً بطبيعة التحقيقات، فإنه يضطلع بها موظفو المفوضية (منسق التحقيقات أو موظف آخر من المفوضية يتمتع بالخبرة المناسبة عادة) أو قسم مراجعة الحسابات التابع لمكتب الإشراف الداخلي بالمفوضية وقسم التحقيقات في هذا المكتب، أو بالاستعانة بموارد أخرى. ويسفر ذلك عموماً إما عن إحالة القضية إلى رئيس دائرة الموارد البشرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بمقتضى التعليمات الإدارية (ST/AI/371) أو عن اتخاذ قرار بوجوب طي القضية.

٩- ويعتبر النظير الأساسي في المفوضية لمكتب المفتش العام قسم الشؤون القانونية في دائرة الموارد البشرية. كما يقيم منسق التحقيقات صلات وثيقة مع قسم التحقيقات، ومكتب خدمات الإشراف الداخلي، ونظرائه المعنيين بالتحقيقات في هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وقد حضر منسق التحقيقات مؤتمر الأمم المتحدة للمحققين الأول الذي استضافه مكتب خدمات الإشراف الداخلي في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والمؤتمر الثاني الذي استضافه برنامج الأغذية العالمي في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٠- ويتم الآن إعداد دليل يتضمن تفاصيل منهجية التحقيقات. وعلاوة على ذلك تعكف وحدة التفتيش المشتركة حالياً على وضع تقرير عن قدرات التحقيق في منظومة الأمم المتحدة.

- - - - -